

دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية

الباحث مهدي نزهان محمد
معاون مدير حسابات
كلية التمريض/جامعة تكريت
mohalbmrmr@gmail.com

أ.م.د. نصرالدين عبدالكريم الدود
كلية الدراسات العليا
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية، وانعكاس ذلك في مدى نطاق عمل المراجع الخارجي، مع تطبيق المصارف العراقية؛ للتعرف على مدى التزامها بمعايير المراجعة الداخلية، وأوضحت نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية تعتبر مكملةً ومساعدةً لعمل المراجعة الخارجية، حيث إن كلاً منهما يمثل نظاماً محاسبياً فعالاً يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية، كما أن وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يعني إقلال المراجع الخارجي لعدد الاختبارات، التي يقوم بها عند الفحص. **الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، معايير المراجعة الداخلية، المصارف.

Abstract:

This study aimed to identifying the role of internal auditing standards in enhancing the auditor's confidence in the financial reports, and the reflection on the scope of the work of the auditing standards, with the implementation of the Iraqi banks, to determine their compliance with accounting auditing standards. The results of the study indicate that the internal audit is complementary to the external audit work, as each represents an effective accounting system aimed at providing the necessary information. The existence of a good internal audit system means that the external auditor is limited to the number of tests he performs during the examination.

المقدمة:

تعد وحدة المراجعة الداخلية إحدى العناصر التي تعمل على ضبط العمل داخل الشركات، خاصة عند توسع قاعدة المساهمين، والانفصال التام بين الملكية والإدارة، وإلزام الشركات بتطبيق معايير المراجعة الدولية، التي تحكم الشركات باختلاف أنواعها ومجالات نشاطها (الشركات التجارية، والصناعية والخدمية، والمصارف والمؤسسات المالية)، ولقد تم وضع معايير دولية للمراجعة لتطوير أعمال الشركات، وهي ذات طبيعة عملية وليست نظرية.

ويقتضي المراجعة المحاسبي والمراجعة ضرورة تبني معايير دولية تخص عملية المراجعة إلى جانب معايير المراجعة الدولية، ولقد استجابت لذلك لجنة معايير المراجعة الدولية، وقامت بإصدار مجموعة متكاملة من المعايير المتعلقة بالمراجعة المهنية.

ويعد الأساس الذي تعتمد عليه خدمات المراجعة، هو الضمان الذي توفره لسلامة العمليات، وذلك عن طريق المراجعة والمراجعة الهادفة إلى تقييم فعالية إدارة المخاطر، والضوابط بالإضافة إلى ضمان سلامة وجودة التنظيم الإداري والداخلي.

وتقوم المراجعة الداخلية بدورها في توجيه عمليات الشركات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص النشاطات المالية وتقييمها، وكذلك الأنشطة الإدارية، والتشغيلية وتزويد أفراد الإدارة

على كافة المستويات بالمعلومات اللازمة؛ لتحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤوليتهم، وعلى ذلك تهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الإدارة، وترشيد قراراتها بإعطاء تأكيدات مستقلة وموضوعية، حيث تعمل المراجعة المستقلة على زيادة، وتحسين قيمة العمليات، وتقييم فعالية العمليات والضبط وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي والاقتراحات.

وتحظى وظائف وحدة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، باعتبارها أحد وحدات المراجعة المصرفية الداخلية، باهتمام متزايد من قبل الإدارات المسؤولة عن المصارف، ويرجع ذلك إلى كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر، والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية.

ولقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم ٢١١ على أن المبادئ العامة للمراجعة التي يجب أن يلتزم بها المراجع، سواء الداخلي أو الخارجي، هي: (الاستقلالية، الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة، السرية، السلوك المهني، المعايير الفنية). بالإضافة إلى ضرورة قيام المراجع بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، والتي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية، والأدلة المرتبطة بها (التفسيرات، الجوانب المادية). مع مراعاة أن يقوم المراجع بتخطيط وتنفيذ المراجعة بنظرة الحذر المهني، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

وتعتبر معايير المراجعة الدولية بمثابة مقاييس واضحة يمكن من خلالها تقييم عملية المراجعة، والحكم على الجدوى منها، ولقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل على وضع معايير المراجعة الدولية والمراجعة عام ١٩٥٤م، ضمن كتيب تحت عنوان "معايير المراجعة المتعارف عليها"

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها وظيفة تقييم مستقلة تنشأ ضمن المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها بهدف مساعدة الأفراد في أداء مسؤولياتهم بفعالية. ويتضمن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية كونه نشاطاً تقييماً ومستقلاً داخل المنشأة، وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع المراجعات الإدارية، المحاسبية، والضبط الداخلي، وتعتبر المراجعة الداخلية وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والمعايير الموضوعية مسبقاً، ووسيلة تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، وكذلك استشارية حيث إن توصيات المراجع الداخلي تساهم في تحديد التحسينات اللازمة وتعد المراجعة الداخلية وسيلة لا غاية في حد ذاتها، حيث إنها تساهم في خدمة عدد من الفئات كالمدراء، المستثمرين الحاليين والبنوك ورجال الأعمال، والهيئات الحكومية. وفي مرحلة التخطيط ورقابة الأداء تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية، التي يجب أن تكون مدققة مهنيًا من قبل المراجعة الداخلية، فهي بمثابة صمام أمان يزود الإدارة بالعديد من الخدمات الوقائية والتقييمية.

وتهدف المراجعة الداخلية إلى إضافة قيمة للمنظمة من خلال تحسين عملياتها، ويتطلب ذلك ضرورة توفير خطة موجهة لعملية المراجعة، وأن يكون المراجع على دراية كبيرة بأهداف المنظمة، حتى يكون مستشاراً فعالاً لإدخال التحسينات على عملياتها.

وبحسب المعيار الأمريكي العام رقم ٣٠٠ فإن أهداف المراجعة الداخلية تتمثل في ضمان دقة المعلومات المالية والتشغيلية والتقارير، وفعالية أنشطة المؤسسة، وضمان حماية الأصول، بالإضافة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.

مشكلة الدراسة:

تهدف وحدات المراجعة الداخلية، وهي جزء من التنظيم الإداري للمصارف، في عملها إلى حماية الأصول، والتحقق من سير العمل والالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، وسلامة الأنظمة المحاسبية، وصحة المعلومات التي تقدم للإدارة وكذلك تساعد مراقب الحسابات في إنجاز مهمته، وهذا يتطلب منها أداءً رفيعاً بمستوى تلك المهام الملقاة على عاتقها وعليه، فإنَّ مشكلة البحث تتمثل في قياس مستوى أداء وحدات المراجعة الداخلية، ومدى التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة عند إعداد التقارير، ومدى انعكاس ذلك على ثقة المراجع الخارجي.

تعاني معظم المصارف من قلة اهتمام المراجع الداخلي بأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند إعداد التقارير، مما ينعكس سلباً على وضوح ومصداقية التقارير المالية، والذي يؤدي إلى عدم تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، وهذا يؤدي إلى تقليص دور نظام المراقبة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي، والذي ينعكس سلباً على محدودية الإجراءات نتيجة لضعف تلك الثقة، عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يعزز التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة الداخلية من ثقة المراجعة الخارجي بالتقارير المالية في المصارف العراقية؟

وبناء على التساؤلات الرئيسية للدراسة، يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

١. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية، وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية؟
٢. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية، ونطاق عمل المراجع الخارجي؟
٣. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقة المراجع الخارجي، ونطاق عمل المراجع الخارجي؟
٤. هل هنالك من تأثير أبعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية، وانعكاس ذلك في مدى نطاق عمل المراجع الخارجي، ويتفرغ من هذا الهدف الرئيسي الأهداف النوعية، وذلك من خلال، ما يلي:

١. بيان ما هي معايير المراجعة الداخلية وأبعادها وإجراءاتها والعوامل المؤثرة بها.
٢. بيان عوامل تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، وموقع معايير المراجعة الداخلية في تعزيز هذه الثقة.
٣. التعرف على نطاق عمل المراجع الخارجي ومحدداته، ودور معايير المراجعة الداخلية من جهة، وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية من جهة أخرى في تحديد وصياغة ذلك النطاق.
٤. بيان دور معايير المراجعة الداخلية في تحديد عمل المراجع الخارجي عبر تعزيز ثقة المراجع في البيئة العراقية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية معايير المراجعة الداخلية، ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على أصول المصارف وديمومتها، وكذلك المضي قدماً بالمصارف من خلال

المحافظة على الموارد المالية، ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة المراجعة وجودتها، التي يمكن أن تنعكس على طبيعة الخدمات والمنتجات النهائية على اختلاف أنواعها، وكذلك أهمية تطبيق أبعاد معايير المراجعة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي، وعليه يتوقف مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي، وخاصة في ظل اتساع نطاق الأعمال التي تمارسها المصارف وتعهدها، الأمر الذي يستدعي من المراجع أن يكونَ على يقين وعلى علم تام بحثييات هذه الأعمال وسبل معالجتها، بالإضافة إلى ذلك فإن محاولة المواءمة بين معايير المراجعة الداخلية عند أعداد التقارير المالية، وإجراءات المراجعة عليها في المصارف العراقية، وبيان مدى موثوقية المراجع الخارجي فيها؛ لتكونَ ملائمة مع طبيعة عمل متطلبات الإدارة العليا في المصارف العراقية.

وكذلك تتبع أهمية الدراسة من أهمية مستوى ونطاق ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، والعوامل المؤثرة في هذه الثقة التي تنعكس في شكل وإجراءات، وعمل المراجع الخارجي في المصارف عينة المراجعة، حيث إن معايير المراجعة الداخلية تعد من أهم العوامل المؤثرة بالتقارير المالية، ومن ثم في إجراءات وعمل المراجعة في المصارف عينة المراجعة. وتأتي هذه الدراسة بعد مرور فترة طويلة قضاها الباحث في أعمال المحاسبة والمراجعة، وفي القطاعين العام والخاص، وأيضاً لتحسس مشكلة الدراسة من الواقع العملي، ومن خلال العلاقات مع دوائر المراجعة الداخلي في المصارف العراقية.

فرضيات الدراسة: يختبر الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية، وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية، ونطاق عمل المراجع الخارجي.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي.

الفرضية الرابعة: هنالك تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

منهج الدراسة:

أولاً: تتخذ الدراسة الأسلوب الاستنباطي، حيث يتم الاعتماد بشكلٍ أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: سيتم أيضاً الاستعانة بعدد من المعايير المراجعة الدولية المتعلقة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن لجنة المعايير المراجعة الدولية، وباستخدام منهج التحليل المقارن سوف يتسنى للباحث الحكم على مدى الاتساق بينها، وبين المراجعة الداخلية في سجلات المصارف العراقية.

ثالثاً: استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة للتحقق من واختبار فرضيات الدراسة، مع الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية، مثل: (الوسط الحسابي، التكرارات، النسبة المئوية، والانحرافات المعيارية)، واختيار عينة من المراجعين الخارجيين للحكم على مدى ثقتهم في التزام المراجع الداخلي في المصارف العراقية بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: تقييم «المراجعة الداخلية» في المصارف العراقية، ومدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير الدولية المراجعة الداخلية، وتأثير ذلك على تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

حدود مكانية: التطبيق على المصارف العراقية.

الدراسات السابقة:

١. **دراسة** (فرهاد أمين باراني، ٢٠١٦)، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية للاعتماد عليها في عمليات المراجعة؛ لكي يقوم المراجع الخارجي بتحقيق الهدف المرجو من عمليات المراجعة في ضوء معايير المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن تطبيق المعايير المراجعة في نظام المراجعة الداخلية في شركات المساهمة يحقق الجودة، والشفافية للمعلومات المحاسبية الإلكترونية الواردة في التقارير المالية فضلاً عن دورها في حماية أصول تلك الشركات، والذي ينعكس على زيادة ثقة المستخدمين في تلك المعلومات.

٢. **دراسة** (نضال عزيز مهدي & نبيل عبد الحر تومان الجبوري، ٢٠١٦)، هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لواقع عمل وحدات المراجعة الداخلية الحكومية في العراق، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: أن البنية التحتية لنشاط المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية تعاني من التمسك بالمفهوم التقليدي، وابتعادها عن المفهوم الحديث الذي يركز على إدارة المخاطر؛ بهدف الارتقاء بمستوى جودة أداء المدقق الداخلي.

٣. **دراسة** (علي ناظم عبد الأمير الشيخ & علي كريم محمد، ٢٠١٧)، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على فاعلية المراجعة الداخلي في دراسة وتقييم نظام المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: إثبات دور المراجعة الداخلي الفعال في تقييم نظام المراجعة الداخلية، وإظهار التطور الذي حدث لمفهوم المراجعة الداخلي في ظل حوكمة الشركات.

٤. **دراسة** (Ban Tawfiq Nejem, 2013)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية دور المراجعة الداخلي؛ لكونه الأساس الذي يركز عليه التحكم المؤسسي في ظل الفصل بين الملكية والإدارة، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: أنه يجب مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالشركات العراقية لمسايرة الممارسات، والأنظمة العالمية للتحكم المؤسسي والتكيف معها.

٥. **دراسة** (تافرونت عادل، ٢٠١٤)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية، ومدى مساهمتها في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، أن المراجعة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين الموضوعية من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة؛ بغية الوصول إلى تسيير ناجح لمختلف العمليات.

٦. **دراسة** (Abdolmohammadi, 2009)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلي من قبل مدراء المراجعة الداخلي في دول الأنجلو ساكسون، وقد استنتجت الدراسة أن مديري المراجعة الداخلي في تلك الدول لا يلتزمون بمعايير المراجعة الداخلي، وأن نسبة كبيرة من الذين يلتزمون بها لم يلتزموا بمعايير معينة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعرضت الدراسات السابقة إلى إيضاح دور المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية، مع التركيز على أثر ذلك على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي؛ لتحقيق الهدف المرجو من عمليات المراجعة، ألا أن أياً من الدراسات السابقة لم يتطرق إلى أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير وحدة المراجعة الداخلية على تعزيز ثقة المراجع الخارجي في تلك التقارير المالية؛ لذا تركز الدراسة الحالية على بيان الدور الذي تلعبه معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من المراجعين الخارجيين المختصة بمراجعة المصارف العراقية.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية (المفهوم والأهداف).

المطلب الثاني: معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لعملية المراجعة.

المطلب الأول: العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

المطلب الثاني: معايير الثقة في تقارير المراجعة الداخلي (وفقاً للمراجع الخارجي).

المبحث الثالث: دراسة حالة المصارف العراقية.

المطلب الأول: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية في قطاع المصارف.

المطلب الثاني: قياس ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية في المصارف العراقية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

تعد عملية المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً وموضوعياً، يهدف إلى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها (أحمد جمعة، ٢٠١١، ص ٤٦). حيث يساعد المنظمة في تحقيق أهدافها باستحداث أسلوبٍ منهجيٍّ منضبطٍ لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والمراجعة والحوكمة. (Kagermann, et. al., 2008, p. 4).

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية (المفهوم والأهداف)

تعد وحدة المراجعة الداخلية هي عملية منظمة ومهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة:

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل، والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فعالية المراجعة الداخلية، وهناك عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نذكر منها:

تعريف الجمعية الأمريكية للمراجعة على أنها عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية. (محمد التوهامي طواهر & مسعودي صديقي، ٢٠٠٣، ص ٩).

كما تعرف المراجعة الداخلية على أنها النشاط الذي يتم من داخل المنشأة، ويهدف إلى فحص وتقييم نظم المراجعة، ويقتصر نطاقه على مراجعة العمليات المالية والمحاسبية فقط. (خلف الواردات، ٢٠٠٦، ص ٣).

كما عرفها (وجدي حامد حجازي، ٢٠٠٩، ص ١١) على أنها نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة داخل المنشأة بغرض فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية، وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المنشأة.

وعرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية على أنها وظيفة تقييم مستقلة تمارس في المؤسسة من أحد الأطراف ذوي المصلحة لفحص وتقييم نشاطاتها، بهدف مساعدة أعضاء المؤسسة على ممارسة مسؤولياتهم بفعالية، فهي تزودهم بالتحليل، التوصيات، النصائح والمعلومات حول الأنشطة التي تمت مراجعتها. (Alain mikol, 2000, p740)

عناصر تعريف المراجعة الداخلية: تتفق التعريفات المختلفة لعملية المراجعة الداخلية في العناصر الرئيسية التالية:

- أنها نشاط رقابي يمارس داخل المؤسسة.
- تهدف إلى تقييم نشاطات المؤسسة لصالح الإدارة العامة.

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية.

يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية، في السعي نحو تعظيم القيمة للأطراف المرتبطة بالنشاط من خلال المساهمة في تحسين الأداء وخفض التكاليف، وتتمثل أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي: (فتحي رزق السوافيري & أحمد عبد المالك محمد، ٢٠٠٣، ص ٣٥):

- **هدف الحماية:** وهو يتمثل في حماية أصول الشركة، والتأكد من سلامة نظم المراجعة الداخلية، ويتمحور دور المراجع الداخلي في التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة، حماية أصول الشركة، والتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفاء للموارد، إضافة إلى التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية).

هدف البناء: ويتحقق بالتركيز على المعالجة ومتابعة التوصيات، والعمل على التحسن والتطوير المستمر، في مختلف مجالات نشاط الشركة، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بمراجعة العمليات، وتقييم عمل الإدارة وإعطاء اقتراحات بشأنها.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المراجعة الداخلية بعدة خدمات في المؤسسة أهمها: (محمد السيد سرايا، ٢٠٠٧، ص ٢٨):

تقديم خدمات وقائية: وهي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في الشركة، بهدف تحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهدر، وحماية السياسات المختلفة في الشركة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

تقديم خدمات تقييمية: وتتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي، في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات المراجعة الداخلية المطبقة في الشركة.

تقديم خدمات إنشائية: وتتمثل في قيام المراجع الداخلي بتوفير للبيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل الشركة، سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

تقديم خدمات علاجية: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي عند تصحيح الأخطاء المكتشفة، وتقديم التوصيات بإصلاح أي أخطاء أو علاج أي خلل في نظم المؤسسة في تقرير المراجعة الخاص به.

المطلب الثاني: معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية

تهدف معايير المراجعة الداخلية إلى تحديد الكيفية، التي تتم بها ممارسة وظيفة المراجعة، وتعتبر بمثابة مقياس للأداء المهني، وتمثل النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، فمن الضروري أن يتمّ الفحص وفق معايير متعارف عليها، وذلك حتى لا يتحمل المراجع مسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك (أحمد نور، ١٩٨٢، ص ١٦).

معايير المراجعة الداخلية:

تعرف معايير **المراجعة الداخلية** على أنها أداة الحكم على مستوى الكفاءة المهنية، ودرجة الاتساق التي تصل إليها المراجعون الداخليون عند أدائهم لوظائفهم (خشارمة حسين، ٢٠٠٥، ص ٢٠). ولقد تضمنت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي: (وجدي حامد حجازي، ٢٠٠٩، ص ٢٣):

(1) معايير خاصة بالاستقلال المهني:

(1/1) يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة به بحرية.

(2/1) يجب ألا يرتبط المراجع الداخلي بأداء أي عمل يقوم هو بمراجعته، كما يجب أن يكون موضوعاً في حكمه على الأشياء من خلال قيامه بمراجعته.

(2) معايير خاصة بكفاءة الأداء المهني (وجدي حامد حجازي، ٢٠٠٩، ص ٢٤):

(1/2) تقديم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها.

(2/2) يجب أن يتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات، والقدرات الأساسية اللازمة لأداء المراجعات الداخلية، وأن يحافظ المراجعون الداخليون على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية.

(3/2) الالتزام بالمعايير الأخلاقية للمهنة والمعايير الموضوعية للتصرف.

(3) نطاق العمل (وجدي حامد حجازي، ٢٠٠٩، ص ٢٥): يجب أن ينصبّ عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى كفاية، وفاعلية نظم المراجعة لتحقيق الأهداف والمهام المحددة؛ لذلك يقوم المراجع الداخلي، بالأعمال التالية:

(1/3) مراجعة مدى سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة.

(2/3) فحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول، وحمايتها من كافة أنواع الخسائر.

(3/3) تقييم مدى تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج، والأنشطة الخاصة بالتنظيم، وكذلك الأهداف التشغيلية.

(4) معايير خاصة بتنفيذ أعمال المراجعة (وجدي حامد حجازي، ٢٠٠٩، ص ٢٦): يجب أن تتضمن أعمال المراجعة تخطيط المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج ثم القيام بعمليات المتابعة، من خلال:

- (1/4) التخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة.
- (2/4) فحص وتقييم وتحليل المعلومات المالية وتفسيرها.
- (3/4) إعداد تقرير عن نتائج أعمال المراجعة.
- (4/4) المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.
- (5) معايير خاصة بإدارة العمل في وحدة المراجعة الداخلية: ويعد مدير قسم المراجعة الداخلية المسئول الرئيسي عن جودة الأداء لقسم المراجعة الداخلية (www.management.free)، وذلك اعتماداً على الآتي:
 - (1/5) الأهداف والسلطات والمسئوليات.
 - (2/5) التخطيط ومتابعة جودة الأداء.
 - (3/5) السياسات والإجراءات.
 - (4/5) برنامج الاختبار للموارد البشرية.
 - (5/5) التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي لعملية المراجعة

- إن وجود وحدات المراجعة الداخلية بالمنظمة لا يُغني عن تكليف المدقق الخارجي بفحص ومراجعة الحسابات، فالطريقة التي ينفذ بها المدقق الخارجي عمله تختلف عن الطريقة التي يتبعها المدقق الداخلي. (محمد سمير الصبان & عبد الوهاب نصر علي، ٢٠٠٢، ص ٣٠).
- المطلب الأول: العلاقة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.**
- توجد أنواع متعددة من مراجعة الحسابات كل منها يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها إلي عملية المراجعة، ومن أهم أنواع مراجعة الحسابات، ما يلي:
١. **المراجعة الداخلية:** وتشمل أنظمة المراجعة الداخلية المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي، ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية، وإنتاجية ممكنة للمؤسسة عن طريق محو واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات، والتأكد من صحة البيانات، التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها، واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها. (محمد سمير الصبان & عبد الوهاب نصر علي، ٢٠٠٢، ص ٣٠).
 ٢. **المراجعة الخارجية:** هي الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة المراجعة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية، ومدى الاعتماد عليها للدلالة على المركز المالي ونتائج الأعمال. (نواف محمد عباس الرمحي، ٢٠٠٩، ص ٢٦).
- ويتضح من خلال التفرقة السابقة بين المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية أن كل منهما يعتبر مهنة مستقلة بذاتها، حيث يختلف المراجعة الداخلية عن المراجعة الخارجية في كثير من الأمور، التي قد تلتبس على البعض من حيث الأهداف ونطاق العمل والأطراف المستفيدة، ومتلقي التقرير وشكله والتبعية التنظيمية والمسئولية، وغيرها من الأمور. (يوسف سعيد يوسف المدلل، ٢٠٠٧، ص ٦٩)، ويوضح الجدول (١) أوجه الاختلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

الجدول (١) أوجه الاختلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

معيار التفرقة	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
الهدف	خدمه الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفاء، ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء، والانحراف عن السياسات الموضوعة.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي فني بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للمؤسسة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك.
درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات، مثل إدارة الحسابات والمالية، ولكن يخدم رغبات وحاجات الإدارات جميعها.	يتمتع باستقلال كامل من الإدارة في عملة الفحص والتقييم وإبداء الرأي.
المسؤولية	مسئول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	مسئول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص، ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل، وبمقدار المسؤوليات التي يكلف بها المراجع الداخلي يكون نطاق العمل.	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية، وما تنص عليه القوانين والأنظمة.
توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية.	يتم الفحص غالباً مرة واحدة نهاية السنة المالية، وقد يكون أحياناً خلال فترات متقطعة من السنة.

المصدر: حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩. ص ٥٣.

ويجب أن تلتقي أهداف المراجع الداخلي مع أهداف المراجع الخارجي، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات، وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة. (يعقوب يوره، ٢٠١٤، ص ٣٨).

المطلب الثاني: معايير الثقة في تقارير المراجعة الداخلي

تشتمل التقارير على عدد من معايير الثقة، التي تخص المراجع الخارجي، فيما يتعلق بجودة المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية، التي تعدها وحدة المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، وهي كما يلي:

١. **استقلالية المراجع الداخلي:** ويعني ذلك تحرره من الاعتماد على شخص آخر أو جهة، وبالتالي عدم خضوعه للسيطرة، والتخلص من أي عامل يعيق تأدية نشاط المراجعة الداخلية أو الوفاء بمسئولياتها دون تحيز أو وجود تضارب في المصالح. (إياد سالم، ٢٠١٤، ص ٤٣).
٢. **اكتمال تقرير المراجعة الداخلية:** بحيث يحتوي التقرير على كافة المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة، وإيصال الفهم الصحيح عن الجهة محل المراجعة، وتلبية متطلبات محتوى التقرير. (٢٠١٥، ACE, Standards Reporting Audit).
٣. **دقة عرض النتائج:** ويعني ذلك عرض النتائج المالية بطريقة دقيقة؛ لإعطاء القارئ تأكيد عن أن كل ما احتواه التقرير محل ثقة يمكن الاعتماد عليه، حيث إن وجود معلومة واحدة غير دقيقة سيؤثر

- على صلاحية وموثوقية التقرير بالكامل، ويجب أن تدعم أي معلومة أو نتيجة تم عرضها بالتقرير بأدلة إثبات توضع في أوراق عمل المراجع. (Vallabhaneni, 2015, p369).
٤. **موضوعية المراجعة الداخلية:** ويعني ذلك ضرورة التوجه الموضوعي غير المتحيز، الذي يسمح للمراجعين الداخليين بتنفيذ عمليات المراجعة بطريقة يكون لديهم إيمان صادق بنتائج أعمالهم. (وزارة المالية الفلسطينية، ٢٠/١٢/٢٠١٥).
٥. **واقعية تقرير المراجعة الداخلية:** بحيث تكون نتائج تقرير المراجعة متوافقة مع أهداف عملية المراجعة، وكذلك تقديم النتائج والتوصيات بصورة مقنعة. (Standards Reporting Audit, ACE, 2015).
٦. **وضوح التقرير:** ويعني ذلك أن يتميز التقرير بسهولة القراءة والفهم، وأن تتصف لغة التقرير بالبساطة قدر الإمكان كما يتطلب الموضوع، وفي حال استخدام كلمات غريبة أو فنية، فإنه يجب أن يتم توضيح معناها للقارئ في التقرير. (Vallabhaneni, 2015, p370).
- وبناء على ما سبق نجد أن التقرير الداخلي يجب أن يعكس جودة عملية المراجعة، ويجب الأخذ بالاعتبار شكل ومحتوى التقرير وطريقة عرضه، ويجب أن تكون كافة محتويات التقرير موثقة وكافية؛ لتكون قادرة على التعجيل بتنفيذ الإجراءات المرغوب فيها.

المبحث الثالث: دراسة حالة المصارف العراقية

تتطلب قوانين مراجعة الحسابات والقواعد المحاسبية من المراجع ضرورة إعداد تقرير يذكر فيه، فيما إذا كانت القوائم المالية تمثل الموقف المالي بشكلٍ عادلٍ في ضوء فحصة للحقائق التي دققها، ويعد الوضع الأمثل في المراجعة هو أن يدقق المحاسب جميع البنود دون استثناء، وقد شرع المراجعون في الاعتماد على الطرق الإحصائية في اختيار العينات عند قيامهم بمهام المراجعة بشكلٍ واسعٍ، وخاصة عند مراجعة الحسابات الكبيرة، أو عمليات مالية متعددة. (أحمد محمد مخلوف، ٢٠٠٧، ص ٨٥-٨٦).

المطلب الأول: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية في قطاع المصارف

لقد تطورت إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في أمريكا وأوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية في المجالات الأكثر خطورة، وذات الأهمية الكبرى في المنشأة. (أحمد محمد مخلوف، ٢٠٠٧، ص ٨٥-٨٦)، وتعرف المراجعة الداخلية في المصارف، على أنها وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته، سواء تلك المالية أو الإدارية منها؛ وذلك لمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم، وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات، والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك؛ وللتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد والقدرات، بما يتفق والسياسات العامة للبنك. (منتدى المراجعين الداخليين العرب، ١٤ يوليو ٢٠١٤).

وتقوم وحدة المراجعة الداخلية في البنك، بإعداد تقارير للاستخدام الداخلي في البنك؛ لتمكين الإدارة من القيام بمسئولياتها المختلفة، وتستند في إصدار قراراتها على معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين، واللوائح التي يعمل البنك من خلالها. (منتدى المراجعين الداخليين العرب، ١٤ يوليو ٢٠١٤).

المطلب الثاني: قياس ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية في المصارف العراقية.
يُعد تقرير المراجع الخارجي بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أداء الإدارة وإشرافها على المهام الموكلة إليها، ودليل لمستخدمي القوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة بإعداد القوائم المالية، وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية للمتعرف عليها. (حسام سعيد أبو وطفة، ٢٠٠٨، ص ١٠٠).

(خطوات دراسة حالة المصارف العراقية)

استمارة الاستبيان:

أعدت استمارة استبيان، وزعت على عينة مكونة من ٥٠ فرداً من المراجعين الخارجيين العاملين في عدد من شركات المراجعة العراقية في محافظة السليمانية؛ للتعرف على مدى التزام وحدات المراجعة الداخلية بالمعايير الدولية للمراجعة، وقياس أثر ذلك على ثقة المراجعين الخارجيين في جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للمصارف العراقية.

وصف العينة:

لقد تم تحديد ٣ خصائص شخصية لأفراد العينات في الدراسة، كعوامل أساسية من شأنها أن تؤثر في كفاءة ومهارات المراجع الخارجي في شركات المراجعة العراقية في محافظة السليمانية، ومدى ثقتها في التقارير المالية للمصارف العراقية، وتتمثل هذه الخصائص في: (الوظيفة، التحصيل الدراسي، الخبرة المهنية)، كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، تتوزع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة على النحو التالي: يشكل م موظف حسابات نسبة ٦٤,٥% منها، وهو ما يعادل ٣٢ فرداً، فيما يشكل مدراء قسم الحسابات نسبة ٣٥,٥% فقط. كما تم توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير التحصيل العلمي، وبلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس نحو ٦٤,٧%، ٣٢ فرداً؛ مما يدل على أن أغلبية المراجعين الخارجيين في محافظة السليمانية بالعراق من المهنيين، بينما لم تتجاوز المؤهلات (ماجستير – دكتوراة) نسبة الـ ١٤,٧% للماجستير (ما يعادل ٨ أفراد)، ٢٠,٦% للدكتوراة، (ما يعادل ١٠ أفراد)، وفيما يخص متغير الخبرة المهنية، نجد أن ٣٨,٢% من عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن ٩ سنوات، في حين نجد أن فئة الأقل من ٣ سنوات خبرة لا تتجاوز ٢٩,٤%، وتصل نسبة الذين تتراوح خبرتهم من ٣ و ٩ سنوات إلى ٣٢,٤% من عينة الدراسة.

الجدول (٢)

خصائص شخصية لأفراد العينة في الدراسة من المراجعين الخارجيين

وجه المقارنة	بيان العدد	التكرار
الوظيفة	موظف الحسابات	٣٢
	مدراء قسم الحسابات	١٨
التحصيل العلمي	البكالوريوس	٣٢
	ماجستير	٨
	دكتوراه	١٠
الخبرة المهنية	أقل من ٣ سنوات	١٥
	تتراوح بين ٣ و ٩ سنوات	١٦
	أكثر من ٩ سنوات	١٩

ويوضح الجدول (٣) متطلبات منح ثقة المراجع الخارجي للتقارير المالية المُعدة بواسطة وحدات المراجعة الداخلية للمصارف العراقية، بما يتيح له إبداء رأي محايد وصادق بشأن تلك التقارير، ولكن ذلك يتوقف على عدة عوامل، لعل من أهمها:

- أن يشير المراجع الخارجي في تقريره إلى، ما إذا كانت التقارير المالية لوحدة المراجعة الداخلية تأتي وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

- أن يكون الإفصاح في القوائم المالية كافياً؛ ليصبح بإمكان المراجع الخارجي من إبداء رأي محايد وصادق عن عدالة القوائم المالية.

الافتحة	الانحراف المعياري	التوسط الحسابي	غير موافق		محايد		موافق		الفقرات
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
موافق	٠	٣	٠	٠	٠	٠	١٠٠%	٥٠	هناك مجموعة من الخطوات واجب التقيد بها في عملية المراجعة الداخلية لضمان مصداقية القوائم المالية
موافق	٠,١٧	٢,٩٧	٠	٠	٢,٩٤%	١	٩٧,٠٦%	٤٩	يعتبر تقرير المراجع الخارجي ذا أهمية كبيرة لمستخدمي التقارير المالية
موافق	٠,٥٨	٢,٧٠	٥,٨٨%	٣	١٧,٦٥%	٩	٧٦,٧٤%	٣٨	إن المراجعة التي يقدمها المراجع الخارجي ذات مصداقية أكبر تلك المقدمة من المراجع الداخلي
موافق	٠,٧٠	٢,٣٨	١١,٧٦%	٦	٣٨,٢٤%	١٩	٥٠%	٢٥	التنظيم الحالي لمهنة المراجع الخارجي يحسن من تقارير المراجعة
موافق	٠,١٧	٢,٩٧	٠	٠	٢,٩٤%	١	٩٧,٠٦%	٤٩	يجب أن يكون المراجع الخارجي والداخلي خبيراً في معايير المحاسبة والمراجعة
موافق	٠,٣٨	٢,٩١	٢,٩٤%	١	٢,٩٤%	١	٩٤,١٢%	٤٨	تعتبر المراجعة الخارجية مكتملة لعمل المراجعة الداخلية
موافق	٠,١٧	٢,٩٧	٠	٠	٢,٩٤%	١	٩٧,٠٦%	٤٩	قبل إبداء المراجع الخارجي لرأي محايد بشأن التقارير المالية، يقوم بمراجعة نظم المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة
موافق	٠,٣٨	٢,٩١	٢,٩٤%	١	٢,٩٤%	١	٩٤,١٢%	٤٨	يقوم المراجع الخارجي بتصحيح الأخطاء المحاسبية إن وجدت
موافق	٠,٨٣	٢,٥٣	٢٠%	١	٥,٨٨%	٣	٧٤,١٢%	٣٧	هناك تحسن في أطر المراجعة الداخلية في المصارف العراقية

نتائج الدراسة:

١. تعتبر المراجعة الداخلية مكملةً ومساعدةً لعمل المراجعة الخارجية، حيث إن كلَّ منهما يمثل نظامًا محاسبيًا فعالاً يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية، كما أنّ وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يعني إقلال المراجع الخارجي لعدد الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص.
٢. المراجعة المقدمة من طرف المراجع الخارجي ذات مصداقية أكثر من المراجعة المقدمة من طرف المراجع الداخلي، ويرجع ذلك إلى توفر الاستقلال، والحياد لدى المراجع الخارجي، وعدم تدخله في شؤون الإدارة.
٣. أنّ اتباع المعايير الدولية للمراجعة يساهم في زيادة جودة تقارير كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.
٤. أن التزام وحدات المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المراجعة المهنية، يؤدي إلى تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن كسب ثقة المراجع الخارجي في المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية.
٥. أن إهمال وحدات المراجعة الداخلية للمعايير المهنية للمراجعة، يؤدي إلى عدم إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على التقارير المالية التي تصدرها تلك الوحدات.
٦. يعتبر تقرير المراجع الخارجي والرأي المحايد المحايد، الذي يصده بشأن التقارير المالية المعدة بواسطة وحدات المراجعة الداخلية للمصارف، بمثابة أداة من أدوات تقدير وتغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

توصيات الدراسة:

١. يجب إنشاء جهة رقابية لمتابعة تطبيق معايير المراجعة المهنية وقياسها في المصارف العراقية، بحيث تصبح هذه المعايير مقبولة قبولاً عاماً في البيئة المصرفية.
٢. يجب أن تعتمد كل من إدارة الائتمان وإدارة الاستثمار في المصارف العراقية على تقرير المراجع الخارجي، بما يسمح بتقدير وتغطية المخاطر الائتمان، وتوفير الضمانات اللازمة لنجاح الاستثمارات.
٣. يجب سن القوانين التي تلزم المراجعين الخارجيين باتباع نظام خاص لنظام رقابة جودة أعمال المراجعة الداخلية.
٤. المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي، ودعمها بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط، والمحددات التي يتم من خلالها عدم التأثير على هذه الاستقلالية.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. أحمد جمعة، المراجعة الداخلي الحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٢. أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية" في البنوك التجارية الأردنية، أطروحة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٧.
٣. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الإسكندرية، ١٩٨٢.
٤. إياد سالم، واقع المراجعة الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٤.

٥. تافرونت عادل، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية للمؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٤.
٦. حسام سعيد أبو وطفة، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
٧. خلف عبد الله الواردات، دليل المراجعة الداخلي وفق المعايير الصادرة عن A، دار الوراق، عمان/الأردن، ٢٠١٤.
٨. علي ناظم عبد الأمير الشيخ & علي كريم محمد، كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلي وأثره في تطبيق حوكمة الشركات: دراسة في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٧.
٩. فتحي رزق السوافيري وأحمد عبد المالك محمد، المراجعة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعة الأسكندرية، ٢٠٠٣.
١٠. فرهاد أمين باراني، محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم المراجعة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر، ٢٠١٦.
١١. محمد التوهامي طواهر ومسعودي صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.
١٢. محمد الرحاطة، فاعلية أجهزة المراجعة الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير المراجعة الداخلي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٢٠٠٥.
١٣. محمد سمير الصبان & عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٢.
١٤. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والمراجعة الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ٢٠٠٧.
١٥. منتدى المراجعين الداخليين العرب، ١٤ يوليو ٢٠١٤، (<http://www.arabinternalauditors.com>).
١٦. نضال عزيز مهدي ونبيل عبد الحر تومان الجبوري، تطوير أداء وحدات المراجعة الداخلية العاملة في القطاع الحكومي في ضوء مدخل إدارة المداطر -دراسة ميدانية في الوحدات الحكومية العراقية لاقتراح نموذج عمل إدارات المراجعة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٣٩، العدد ١٠٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
١٧. نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
١٨. وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجماعي، الأسكندرية، ٢٠٠٩.
١٩. يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة المراجعة الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٧.

٢٠. يوسف جربوع، مجالات مساهمة وظيفة المراجعة الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالجامعة الإسلامية في غزة بدولة فلسطين، بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، المجموعة الثالثة، غزة، ٢٠٠٦.

٢١. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، المراجعة المحاسبية في المؤسسات العمومية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة بو بكر بلقايد - تلمسان -، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٤.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

1. Abdolmohammadi, Mohammad. (2009). " Factors Associated with the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs". International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1.
2. ACE, Audit Reporting Standards (US),
http://aceproject.org/main/english/ei/eix_m082.htm, 2015.
3. Alain mikol « le formes d'audit dans l'encyclopédie de comptabilité control de gestion et audit, Edition dunod-paris, 2000.
4. Ahlawat, Sunita. and Lowe, D. Jordan. (2004). "An Examination of Versus Outsourcing", Auditing A Journal of Practice Internal Auditor: In-House & Theory, Vol. 23, No. 2.
5. Ban Tawfiq Nejem, Integrative role for Internal Audit in the Effectiveness of Institutional Control, Basra and Arab gulf Studies Center, Basra University, NO. 24, 2013.
6. Kagermann, H., Kinney, W., and Kuting, K. (2008). Internal audit handbook. (Z. Keil, Trans.). Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA.
7. <http://www.mof.gov.ps> (وزارة المالية الفلسطينية)،
8. <http://www.management.free.fr>,.... Le 12 /04/2014
9. Vallabhaneni, S. , Internal Audit Practice. Part 2, Wiley, 2015.